اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

الثروة الحيوانية قطاع مغيب الأهمية

هاشم حميد

يعتبر الاقتصاد الناجح في كل دولة من دول العالم ما يتجاوز احادية التوجه وإنما يعتمد على واردات القطاعات المختلفة ولكن هناك في كل دولة من الدول تفضيل قطاع على الآخر وحسب تقدم هذه الدولة في هذا القطاع أو ذلك فمنها من يعتمد على الصناعة ومنها من يعتمد على الزراعة من دون إهمال القطاعات الأخرى فمثلا اليابان تعتمد بالدرجة الأولى من المرتكزات الأساسية لاقتصادها على الصناعة ولكنها في المقابل لم تهمل القطاعات الأخرى بل هناك اعتماد كبير على القطاع الزراعي وكذلك بقية الدول الأخرى ... ولكن ما نجده هنا في العراق الاعتماد على واردات قطاع واحد الا وهو قطاع النفط وفي المقابل أهملت القطاعات الأخرى مما أدى إلى شبه انقراض في مشاركة تلك القطاعات في النهوض بالاقتصاد العراقي حيث كان واضحا تأثير ذلك الإهمال في أثناء فترة الحصار الاقتصادي، والقطاعات التي يتكون منها الاقتصاد العراقي كثيرة منها الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والخدمات والسياحة والاصطياف والصناعة والمعادن ولكن جميعها مهملة فلو أخذنا مشاركة الثروة الحيوانية في الاقتصاد لوجدناها منعدمة مقارنة مع دول اصغر مساحة من العراق مثل نيوزلندا التي أخذت واردات الثروة الحيوانية فيها تقطع أشواطا في بناء اقتصادها في حين يوجد في العراق مناخ مناسب ومناطق للرعي وغيرها من المساحات التي تعيش فيها مختلف الحيوانات التي لو تم الاهتمام بها وكانت لنا هذه الجولة مع عدد من المواطنين وأصحاب المواشي والاقتصاديين لمعرفة أسباب تراجع هذه الثروة المهمة .

الإهمال الكبير من النظام السابق

يقول المواطن احمد عبد العزيز أنا اعتقد إن سبب إهمال هذا القطاع الحيوي والمهم لم يكن وليد السنوات الأخيرة ولكن جاء ذلك على مدى العقود الثلاثة الماضية التي ابتعد فيها النظام السابق كل البعد عن تطوير القطاعات الحيوية وإهمالها لانشغاله بالحروب المستمرة حيث كان في السابق نظام التجنيد الإلزامي والخدمة غير المحددة أي المفتوحة حسب حاجة البلد للعسكر وقد كان أكثر من نصف العراقيين عبارة عن جيش مما دفع بذلك النظام إلى الاعتماد على واردات النفط لسهولتها ولعدم حاجة تصديرها إلى أيدي عاملة كثيرة كما يتطلبه قطاع تربية الحيوانات التي ذهب مربوها إلى الالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية مما ترك هذا القطاع بلا أيد عاملة حيث تسبب في اندثار هذا القطاع المهم في عملية بناء الاقتصاد .

نعاني قلة العلف

ويقول المواطن جاسب فرج الذي يقوم بتربية الأغنام والأبقار معاً: لقد عانينا كثيرا وما زلنا وذلك من جراء إصرارنا على تربية المواشي والأغنام حيث مرت بنا أوقات صعبة جدا أيام قلة المطر والحر حيث وجود المراعي الطبيعية وخصوصا خلال السنوات الأخيرة حيث كانت الأمطار فيها قليلة جدا كنا نعتمد سابقاً في مثل تلك الأيام على الأعلاف المركزة ونقل مياه الشرب للمواشي والأغنام عن طريق السيارات الحوضية (التنكر) أما اليوم فقد أصبح العلف قليلاً جدا لعدم قيام الدولة باستيراده مثل السابق وان الموجود في الأسواق من علف مغشوش حيث يقومون بخلطه بمواد مطحونة صلبة مثل نشارة الخشب أو القصب والبردي فضلا عن ارتفاع أسعاره جدا مما دفعنا إلى القيام ببيع كميات كبيرة من المواشي وشراء العلف بأثمانها لتقديمه لبقية المواشي والأغنام الموجودة لدينا ... وفي الحقيقة كان في السابق هناك عمليات تهريب واسعة للأغنام والأبقار أيام النظام السابق بسبب فرق العملة أما الآن فقد تغير الحال لان أسعار اللحوم في العراق مرتفعة جدا ونطالب الحكومة بتوفير العلف وبأسعار مدعومة في سبيل الحفاظ على هذه الثروة الحيوانية المهمة .

عدم وجود لقاحات

أما المواطن محمود محمد صاحب قطيع من الغنم فيقول : أن ما نعانيه اليوم هو عدم وجود لقاحات لعدد كبير من الأمراض التي تفتك بالأغنام وان ما موجود خارج دوائر البيطرة لا يصلح لعلاج العديد من الأمراض لكونه من مناشيء رديئة فضلا عن فساد بعضها واعتبارها غير صالحة للحقن أما المواد العلاجية الجيدة فأسعارها تفوق الخيال وما موجود لدى دوائر البيطرة لا يتم الحصول عليه إلا بعد فوات الأوان لكثرة المراجعات إلى تلك الدوائر.

انخفاض كبير في عدد الأغنام

أما الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمن كاظم فيقول: إن هناك العديد من الاقتراحات التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في سبيل خلق قاعدة نمو سريعة التمويل تهيئ المستلزمات المادية المتواصلة والمتفاعلة مع الخطط التنموية على وفق الستراتيجية المعدة للوصول إلى الهدف وهو خلق بلد حضاري متطور يعتمد على جميع القطاعات في البناء من دون استثناء ويسير بخطوات علمية موازنة لذلك يجب في سبيل تطوير الثروة الحيوانية أن يتم فك ارتباط جميع دوائر البيطرة من وزارة الزراعة وارتباطها بالمؤسسة المسؤولة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني و تفعيل دور البيطرة من ناحية المكننة والأجهزة الحديثة والمصول واللقاحات لان هذا الفعل والدمج يجعل دوائر البيطرة على مقربة وصلة بالجهات التي تحتاج إلى اختصاصها ويكون دورها فاعلا في تحقيق الأهداف التي يتطلبها الإنتاج الوطني وكذلك دعم دوائر البيطرة بخبرات كفؤة تكون على اتصال مع الخبرات المتطورة عالميا وان هذه الخطوات لو طبقت عمليا فإنها تساعد على تقليل التكاليف وانخفاض نسبة الضائعات وتقليل الهلاكات في المواشي ... وكذلك فك ارتباط جميع المجازر من وزارة الزراعة ودمجها بالمؤسسة المسؤولة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لان هذا الإجراء يساعد على تكامل العملية الإنتاجية وسهولة انسيابها بعيدا عن الروتين والمخاطبات الوزارية وهو جزء من عملية التخصص كما انه يسهل عملية المتابعة والإشراف ويكون عاملا على نمو الإنتاج وذلك بتوفير الدراسات والإحصاءات التي تأخذ بنظر الاعتبار زيادة السكان وزيادة الطلب على ما تقوم به هذه المجازر، ولعامل المتابعة على المخالفات اثر كبير في توحيد الجهات المتعلقة بالعملية الإنتاجية المتقاربة وذلك يكون مساعدا على متابعة المخالفات في الذبح العشوائي الذي يقلل من زيادة الثروة الحيوانية لاسيما ذبح الإناث ومن جانب آخر يمكن السيطرة على تهريب الثروة الحيوانية وهو تخريب اقتصادي وبتوفير المعلومات الإحصائية الدقيقة عن الثروة الحيوانية ونسبة الزيادة السنوية يمكن السيطرة على المخالفات بالتهريب والذبح العشوائي ... وان ما لاقته الثروة الحيوانية من إهمال أدى إلى انحسار أعدادها من (١٤) مليون راس غنم عام (١٩٥٤) إلى ما دون ذلك بكثير إذا ما أخذنا أيضا بنظر الاعتبار زيادة السكان المضاعف التي اضرت بالمجتمع كثيرا وذلك بارتفاع الأسعار وعدم توفير البدائل الغذائية الأخرى ومن الأسباب التي أدت إلى تدهور الثروة الحيوانية قلة المراعي وانخفاض إنتاجيتها وعدم توفير الأعلاف الكافية وعدم تطوير مديريات البيطرة إلى المستوى المطلوب لتواجه جميع الأمراض والأوبئة التي تفتك بالثروة الحيوانية وكذلك انتشار ظاهرة الصبخ (الارض السبخة) في العراق مما أدى إلى قلة المساحات المعدة للرعي وانعدام ظاهرة التشجير بسبب الزحف الصحراوي المستمر ... ونرى لأجل تطوير الثروة الحيوانية أن تفتح قنوات عدة للإسهام بالنهوض بهذه العملية منها مساهمة القطاع المختلط بفتح شركات متخصصة للمجازر تسهم الدولة بنسبة من رأس المال بهذه الشركات ونرى أيضا إن الخصخصة في هذا القطاع ذات حيوية اقتصادية وتساعد على تطوير الإنتاج من جميع الجوانب الفنية والإنتاجية لأنها سوف توظف جهوداً وخبرات من قطاعات واسعة وكذلك التسريع في خلق موارد سريعة للتمويل وتساعد على امتصاص البطالة وتطوير الخبرات للأيدي العاملة ... وكذلك يجب ارتباط جميع مصانع الألبان بالمؤسسة المسؤولة عن قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لان هذا القطاع الذي يوفر مواد غذائية للشعب هو الآخر قد إصابته حالة الضعف والإرباك واللااستقرارية التي عصفت بالاقتصاد العراقي حين كانت تسيره العقلية ذات الأمزجة الشخصية المفتقرة إلى ابسط الدراسات العلمية لتنميته وتطويره ولأجل أن ينهض هذا القطاع ويكون ذا باع طويل في خدمة المواطن ونرى أن نأخذ الحلقات الدنيا المساعدة على تنشيطه بالاهتمام والعناية ومنها أولا توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة عن أعداد الثروة الحيوانية.

في الهم الاقتصادي

ونعود لتعود المماحكات في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

بعد توقف استغرق أكثر من شهرين،نعود لاستئناف تواصلنا مع الهم الاقتصادي وما اكتنفته من تداولات لم تتسم الاّ بالمناورات والمخاتلات وأنماط الابتزاز خاصة بعد أن هيمن على حركة السوق نفر ممن افترض الأنشطة الأقتصادية عموما والممارسات التجارية خصوصا ضربا من الاستغلال البشع وانتهاز الفرص بأي وسيلة والانتفاع المجرد بأي ثمن ووفق أية صيغة .

لقد ضاق عموم الناس مما يجري من أسوأ ألوان البشاعة من استغفال وتوريط وابتزاز انسحبت على مجمل أخلاقيات المتعاملين في الوسط الاقتصادي بكل قنواته وأضحت التداولات المريضة عنوانا لشتى التعاملات،في حين ما زال من يؤدي نشاطه وفقا للسياقات الانسيابية وبما يحقق انصافا لكل الأطراف المتداولة يعدّ في عرف النفر الغارق بمغالطاته النفعية طارئا على الساحة الاقتصادية،وربما معوّقا لحركة السوق قد يقتضي استئصاله.

وفقا لهذا النهج سنتواصل في متابعتنا لحركة السوق وشتى التداولات في مختلف القنوات الاقتصادية وبهذه الروح التي نزعم أنها منصفة

من هذا الواقع- بالغ الغرابة- نفترض أولوية نهوض الأجهزة المسؤولة بمهمة من صلب واجباتها المعجّلة لاستئصال هذا النهج الغريب والمدان في آن واحد عبرتشريعات واجراءات حازمة تفترض الخلل اساسا- أي خلل- حالة يسائل عليها القانون وتلاحق فيها الأجهزة المعنية مرتكبيه دون تردد.

ان بناء دولة المؤسسات التي نريد ونسعى اليها بكل جوارحنا بعد أن (بلغ السيل الزبى)تستلزم منا أفرادا ومؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني بشتى توجهاتها فضلا عن الصحافة ووسائل الرأي أن تجند كل امكاناتها لمواجهة هذا النهج الغريب والمتعارض مع ابسط سياقات العمل في الوسط الاقتصادي السليم وبما يلبي مصالح المنتج والمسوّق والمستهلك على حد سواء.

وبالقدر الذي نحرص فيه للدفاع عن مصالح المستهلك اذا ما تعرضت للانتهاك -كما هو حاصل- سنكون سباقين لحماية المنتج أو المسوّق اذا ما تعرضت أي من مصالحه لانتهاك مماثل وصولا الى معادلة انسيابية تنصف كل أطراف الصفقة التجارية أو أية فعالية اقتصادية تأكيدا لأولوية قواعد اقتصاد السوق التي تفترض وقبل كل شيء تحقق انصاف كل الأطراف بدءا بالمستهلك الذي ينبغي أن تتوفر له خيارات الانتقاء وحق الحصول على سلعة بأفضل مواصفاتها وبالسعر الذي يوازي كلفتها الحقيقية ويتناسب معها.

وفقا لهذا النهج سنتواصل في متابعتنا لحركة السوق وشتى التداولات في مختلف القنوات الاقتصادية وبهذه الروح التي نزعم أنها منصفة أونتمنى ذلك في الأقل سنطل كل يوم لنشهد ما يتحقق من تداولات.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الرابع والاربعين بعد التسعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق٢٠٠٧/٦/١٢ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٥٩
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٧,١٤٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء – دولار	٥٧,١٤٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع – دولار	

١- علما ان :-
أ – سعر البيع للحوالات (١٢٥٨) دينار/ حوالات .
ب- سعر البيع النقدي (١٢٧٠) دينار/ دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٧,٣٤٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٣٩,٨٠٠,٠٠٠) دولار.

محافظ كركوك يتفقد سايلو الحبوب

كركوك / المدى

زار عبد الرحمن مصطفى محافظ كركوك مديرية سايلو كركوك التابعة لوزارة التجارة يرافقه كل من احسان عبد المجيد كلي قائممقام قضاء كركوك وعرفان كركوكلي معاون المحافظ للشؤون الأمنية

واجتمع هناك مع مدير سايلو كركوك حيث استمع الى كيفية تسلم محاصيل الحبوب من الفلاحين والتسهيلات المقدمة من السايلو لتسهيل عملية التسلم وتفقد محافظ كركوك عدداً من الاقسام منها قسم المختبر فضلا عن جهاز وزن الحمولات كما استمع خلال جولته التفقدية تلك الى ابرز المشاكل التي يعانيها الموظفون مبديا استعداده لرفع مطاليبهم الى الجهات المختصة في الوزارة لايجاد الحلول اللازمة لها مثمنا في الوقت نفسه الجهود التي تبذلها تلك الكوادر لأجل خدمة المواطنين.

وفي جانب آخر من جولته اجتمع مع موظفي استعلامات السايلو حيث تم التباحث حول الآلية التي طرحها محافظ المدينة لتسهيل عملية دخول سيارات الحمل الخاصة بالفلاحين الى السايلو وبما يسهل الأمر على الجميع.

كما والتقى المحافظ كارل بول مدير مكتب استشارات القطاع العام في الشركة الانكليزية المنفذة للمخطط الاساسي لمدينة كركوك، ترافقه الميجر ليندا رويس مديرة مكتب العقود في القوات المتعددة الجنسيات في المحافظة.

ورحب محافظ كركوك بالوفد وتطرق الى أهمية مشروع وضع التصميم الأساسي لمدينة كركوك (Master plan)حيث أوضح بأن المشروع يعد من المشاريع المهمة التي سيعتمد عليها في بناء مدينة كركوك الحديثة وفق تصاميم عصرية، داعيا الى ضرورة اعتماد الدقة في هذا المشروع حيث أن المدينة تعد من المدن الغنية ويجب أن يستفيد أبناء كركوك من الثروات التي يمتلكونها هذا فضلا عن المناطق الآثارية القديمة الموجودة فيها، مبديا استعداد المحافظة لتوفير التسهيلات للشركة التي ستنفذ هذا المشروع.

من جهته أكد الوفد أهمية المشروع وحاجة المحافظة الى تنفيذه في سبيل تطويرها في المجالات كافة.

التجارة تدرس اليات جديدة لتوزيع الحصة التموينية

بغداد/كريم السوداني

تدارس وزير التجارة الدكتور عبدالفلاح حسن السوداني مع الملاكات الادارية من المديرين العامين في الوزارة الاليات الجديدة التي تروم الوزارة العمل بها لتأمين ايصال مفردات الحصة التموينية والاستعداد الامثل لتوفرها بشكل افضل خلال شهر رمضان المبارك ..

واكد الوزير في اللقاء اهمية الاستفادة من المعلومات وتحليلها اضافة إلى اهمية وجود مراكز بحثية صغيرة في كل شركة ودائرة تتحمل المسؤولية في رصد اسعار البورصات واسعار الشحن وحركة المواسم والانتاج وطلب بأن تقدم هذه المراكز تقاريرها الشهرية واليومية إلى مجالس الادارات لغرض وضع صورة شاملة لتلك الاسعار ومايخدم منها موضوع توريد المفردات الغذائية التي تقوم الشركات بالتعاملات التجارية فيها..

واضاف السوداني أن الوزارة توزع مفردات المواد الغذائية لكل فئات المجتمع العراقي ومن ضمنها مناطق كردستان ودعا لمعالجة أي خلل جراء الشبكة الواسعة التي تقوم الوزارة بتجهيزها والعمل على ان تظل نسبة الخلل في ادنى المستويات.

مضيفا أن الوزارة اصدرت تعليمات منعت بموجبها التأخير في توزيع الحصة او تجزئة المواد خلال الشهر لان هذا العمل يربك المواطن اولا في ظل صعوبات النقل حاليا ويربك عمل المخازن التي لابد ان يكون لها برنامج واضح في التوزيع خلال الشهر الواحد وضمن الرقعة الجغرافية..

مشيرا الى أن الاجهزة الرقابية في الوزارة ستقوم بحملة واسعة لغرض الكشف في الحالات السلبية المتعلقة بتجهيز المواد الغذائية او تغيير نوعيتها كذلك التلاعب بالكميات الموزعة لغرض تحديد الجهات المخالفة وكشف المفسدين..

واشار إلى انه كلف لجاناً رئيسية وفرعية بالسفر إلى المحافظات والوقوف على عمليات التجهيز ومعرفة القدرة الخزينة لكل محافظة ومدى استعدادها لتجهيز وجبات اضافية تسد العجز الحاصل للفترات السابقة.اضافة إلى بقاء السادة المحافظين ومجالس المحافظات بغية معرفة التفاصيل الدقيقة عن حاجة كل محافظة والاستماع إلى الملاحظات التي تقدمها لكل محافظة لمعالجة الجوانب السياسية في مفاصل العمل المتعلق بالدوائر التجارية..